خلال افتتاح مكتب الدراسات المرورية بمركز قطر للنقل.. العميد الخرجي:

تحفيز طلبة الجامعة لابتكار حلول للمشاكل المرورية

المكتب نواة لمركز الأبحاث المرورية في المستقبل

تزويد المكتب بالإحصائيات المرورية والتقارير السنوية

كتبت - هناء صالح الترك:

افتتحت الإدارة العامة للمرور أمس مكتب الدراسات المرورية بمركز قطر للنقل والسلامة المرورية التابع لجامعة قطر.

وأكد العميد محمد سعد الخرجي أن افتتاح مكتب الدراسات المرورية يُمثل نواة للاتفاق بين الإدارة العامة للمرور وجامعة قطر، ليكون في المستقبل مركزاً للأبحاث المرورية على مستوى دولة قطر. وأضاف أن نشر الإحصائيات والتقارير السنوية ومد المكتب بها، هو تحفيز لأبنائنا الطلاب لتكون مشاريع تخرجهم حلولاً مفيدة، تستفيد منها الإدارة العامة للمرور، وسوف نقوم من خلال هذا المكتب بتزويدهم بالمعلومات والإحصاءات، التي يحتاجون إليها. ولفت العميد الخرجي إلى أن إسهام الجامعة وكلية الهندسة بدأ قبل تدشين المكتب، من خلال بحوث ودراسات الأساتذة الأكاديميين، واليوم يمتد المجال ليشمل بحوث ومشاريع الطلاب أنفسهم.. التي ستكون بإشراف الجامعة، ونمدها بالمعلومات والأرقام المطلوبة، بل قد نطرح عليهم بعض المواضيع والنقاط لتكون محل بحثهم ودراستهم. حضر الافتتاح الدكتور حسن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر والدكتور خليفة ناصر آل خليفة عميد كلية الهندسة بجامعة قطر والعميد محمد عبدالله المالكي أمين سر اللجنة الوطنية للسلامة المرورية والعقيد محمد راضي الهاجري مدير إدارة التوعية المرورية بالإدارة العامة للمرور، وعدد من أساتذة كلية الهندسة ومركز قطر للنقل والسلامة المرورية، وعدد من ضباط الإدارة العامة للمرور.

العميد محمد سعد الخرجي

مد الطلبة بالمعلومات والإحصائيات لإنجاز بحوث مرورية

جانب من الحضور

العميد محمد المالكي:

مردود جيد على الحالة المرورية وتعديل مسارها

العميد محمد المالكي

قال العميد محمد عبدالله المالكي إن مركز قطر للنقل والسلامة المرورية والمكتب المروري بجامعة قطر، ثمرة لجنة الدراسات والبحوث، التي تشكلت مع بداية اللجنة الوطنية للسلامة المرورية، مضيفاً أن التعاون بين جامعة قطر، والإدارة العامة للمرور سوف يكون له مردوده الجيد على الحالة المرورية وتعديل مسارها.

ولفت إلى أن لجامعة قطر مجموعة مشاريع تقوم بتنفيذها في إطار الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، والدراسات والبحوث التي يتم القيام بها هي نواة لكثير من هذه المشاريع.. وقال إن اللجنة الوطنية للسلامة المرورية على صلة دائمة بمركز قطر للبحوث والدراسات التابع لجامعة قطر، ومن خلال الإدارة العامة للمرور، وهيئة الأشغال واللجنة الوطنية للسلامة المرورية، وجامعة قطر، يتم تحديد الدراسات والبحوث التي تحتاج إليها المشاريع الخاصة بالتطوير المروري، مؤكداً على أهمية وجود مكتب للدراسات المرورية، تابع للإدارة العامة للمرور، داخل جامعة قطر.. لما له من فائدة تعود على بحوث ودراسات الطلاب.

د. حسن الدرهم:

مطلوب توعية حقيقية لمستخدمي الدراجات والمشاة

قال الدكتور حسن الدرهم رئيس جامعة قطر: نحن اليوم نحتفل بافتتاح مكتب الدراسات المرورية، التابع للإدارة العامة للمرور، في مركز قطر للنقل والسلامة المرورية، وبربط قاعدة البيانات الخاصة بالإدارة العامة للمرور بالمركز، وهو ما سيعزز من قيمة الدراسات والبحوث التي يقوم بها المركز، بحيث تكون قاعدة البيانات متوفرة وتقدم أرقاماً حقيقية، تساعد الباحثين في المركز على تقديم دراسات وإحصائيات وتوصيات، تساعد متخذي القرار على وضع الحلول المناسبة فيما يخص السلامة المرورية في قطر.

وأضاف أن حركة السير في الطرق متنوعة، بين استخدام السيارات والناقلات والشاحنات، إلى استخدام الدراجات النارية والهوائية، بالإضافة إلى حركة المشاة، لذا فالسلامة المرورية معنية بكل هذه الأمور، ومطلوب أن تكون لدينا توعية حقيقية لمستخدمي السيارات والدراجات والمشاة، لافتاً إلى أن هناك استراتيجية وطنية للسلامة المرورية في قطر، ولجنة وطنية للسلامة المرورية، ممثلة فيها جميع قطاعات ومؤسسات الدولة، والجامعة مشاركة وممثلة في هذه اللجنة، ومركز قطر للنقل والسلامة المرورية هو المعني بعمل جميع الدراسات والبحوث، التي تساعد في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، من خلال إعطاء وابتكار الحلول والبرامج. وأوضح أنه باستخدام قاعدة البيانات التي توفرها الإدارة العامة للمرور من خلال الربط مع المكتب المروري بالجامعة، سوف نشجع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الاستفادة منها في مشاريع التخرج ليس فقط في كلية الهندسة ولكن في جميع الكليات.

من حقيبتي

د.مهندس مبارك بن إبراهيم الكواري

المدير وصحوة الضمير

بعض كبار الموظفين أو كما يُطلق عليهم إدارياً المديرون والمشرفون ومن دار في فلكهم يظنون حين يستلمون كرسي المسؤولية أن العالم كله بات بين أيديهم وأن موافقتهم وتوقيعهم الكريم لن يُعطى إلا لمن يُسلم لهم صك العبودية والاستسلام من الموظفين المغلوب على أمرهم وإلا فإن هناك عقوبات وبلاوي (متلتلة) في إجراءات ستصبّ من فوق رؤوسهم كالحميم ولن تسلم منها جنوبهم، بينما المفروض أنهم - أي المديرون - لا يعدون كونهم موظفين مثل الآخرين لهم حقوق وعليهم واجبات مع زيادة في المسؤولية وجزء مقسوم لهم من شريحة القيادة والتي يتقاسمونها مع المديرين الآخرين لتحقيق أهداف المؤسسة العُليا، أحد المديرين وبعد أيام من دخوله دائرة التقاعد دخل السوق فرأى بعض من كان يرأسهم في السابق وتوقع أن يهبّوا إليه كالعادة بالتحية والسلام ولكن المفاجأة أنهم لم يكترثوا به وصدّوا عنه، بل إن بعضهم قال له إننا نتحسّب عليك وندعو عليك في صلاتنا بسبب الظلم وحقوقنا التي كنت سبباً في سلبها، هذه الحادثة جعلته يسترجع شريط الذاكرة ليكتشف عظم المصائب التي كان هو سببها فيصيبه الاكتئاب في صحوة ضمير متأخرة، فليس لديه الآن سلطة لإرجاع الحقوق إلى أصحابها أو لتصحيح الإجراءات التعسفيّة التي كان قد أمر بها، المشكلة لدينا أنه لا توجد محاسبة لكبار الموظفين إلا من خلال ما يتقدّم به البعض من شكاوى عليهم في المحاكم الإدارية أو ما يُعرض في وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي ومع ذلك قد تأخذ القضية - وقد تكون صغيرة نسبياً - سنوات عدّة كي يقول القضاء كلمته ويرجع الحق لأصحابه فمثلاً الموظف يحصل على تقييم جيد وهو يستحق الممتاز أو يصدر عليه إنذار تعسفي سببه خصام شخصي أو وجهة نظر، فيحرم في مجتمعاتنا العربية أن ينتقد الموظف المسؤول لديه أو الطالب للمدرس أو العامل للمشرف عليه، لأننا وببساطة لم نتعوّد على الانتقاد ونفرض أن كل تلك الفئات هي تنتقد لتبحث عن مصالحها فقط ومن هو في أعلى مستوى من المسؤولية يعرف كيف يدير أمورنا ويفكر عنا (وكان المدير لا يفكر في مصلحته!!)، إضافة إلى أننا نأخذ كل شيء من ديننا الحنيف إلا ناحية التعامل مع الناس لأنها تكشف المستور من نقص الثقة، فلماذا لا يكون مثلاً فعل الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم في إحدى الغزوات حين يكشف عن بطنه الشريف أمام الجميع ليطلب أخذ الحق منه، أساس التعامل في مثل حالة المدير والموظفين ونبراساً لآليّة شفافة تكشف التجاوزات التي يرتكبها بعض المديرين، لكن يبقى الحل الأقوى هو إطالة السجود والدعاء للحيّ المعبود سبحانه.

Dr.mubarakalkuwari@gmail.com
@kmubarake

ورشة عن تغيير سلوكيات مستخدمي الطريق

نظّمت الإدارة العامة للمرور ورشة تحت عنوان «التغيير في سلوكيات السياقة وتأثير ذلك على السلامة المرورية»، وذلك في قاعة ابن خلدون، وبالتعاون مع إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية، وإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة العامة، واللجنة الوطنية للسلامة المرورية، وكلية الآداب والعلوم، وكلية القانون بجامعة قطر.

تناولت الورشة عدداً من أوراق العمل، حيث قدم العقيد محمد راضي الهاجري ورقة عمل تحت عنوان «الجهود المرورية في مواجهة سلوكيات مستخدمي الطريق»، تناول خلالها المتغيرات الحاصلة في سلوكيات مستخدمي الطريق، والجهود التي بذلتها الإدارة العامة للمرور لمواجهة سلوكيات مستخدمي الطريق للحد من المخالفات والحوادث المرورية.

واستعرضت ورقة العمل المقدمة من الدكتور محمد خرباش، من مركز قطر للنقل والسلامة المرورية بجامعة قطر، تجربة ميدانية لتقييم سلوك مستخدمي الطريق عند الممرات المخصصة لعبور المشاة.

دور بارز للتوعية في تغيير سلوكيات الأفراد

تناول الأستاذ فتحي حسن الجندي، من العلاقات العامة بوزارة الداخلية، دور الإعلام الأمني في توعية مستخدمي الطريق مركزاً على دور التوعية في تغيير سلوكيات الأفراد، دور التوعية المرورية في تحقيق التنمية، ثم تجربة وزارة الداخلية القطرية.

وكانت الورقة المقدمة من الدكتور عبدالناصر صالح اليافعي، الأستاذ بكلية الآداب والعلوم جامعة قطر، في الإجابة عن سؤال: لماذا شباب قطر يموتون من الحوادث؟ وأشار بإصبع الاتهام إلى السرعة، وولع الشباب الكبير بالسيارات، ثم جاءت الورقة المقدمة من الدكتورة ثائرة عبدالواحد المشرفة على الصحة العقلية والإصابات بوزارة الصحة العامة، تحت عنوان «الحالة النفسية وأثرها على سلوك السائقين، أعقبتها الدكتورة ابتسام ناجي الخبيرة التربوية باللجنة الوطنية للسلامة المرورية، بورقة عمل عن «تعليم السلامة المرورية في مدارس دولة قطر وأثره في تغيير السلوكيات السلبية لمستخدمي الطريق».

واختتمت أعمال الورشة بكلمة للدكتور خالد صالح الشمري أستاذ القانون الجنائي بكلية القانون جامعة قطر، تناول فيها «الجزاء القانوني لمخالفة قواعد المرور وأثره على سلوكيات مستخدمي الطريق»، في محاولة التوصل إلى إجابة عن سؤال مهم مفاده: هل ساهمت العقوبة في تغيير سلوكيات قائد المركبة ؟.

السيد فتحي الجندي